MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (4)

الفقر متعدد الأبعاد في قطاع غزة

ماذا يمكن للسياسات أن تفعل؟

2025

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

هاتف: 2987053/4 (2) 970+
فاكس: 2987055 (2) 970+
info@mas.ps
www.mas.ps

الفقر متعدد الأبعاد في قطاع غزة: ماذا يمكن للسياسات أن تفعل؟

إعداد:فريق باحثي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية
جلسة طاولة مستديرة (4)
2025

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم من مؤسسة هينرش بل (Heinrich-Böll-Stiftung). والآراء الواردة فيها تعبر عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل

المحتويات

1- المقدمة 01

2- مقدمة نظرية وإمبريقية للفقر متعدد الأبعاد 01
1-2 التركيبة السكانية والنزوح والهجرة 01
2-2 مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين 02

3- الفاعلون في قطاع الفقر متعدد الأبعاد 04

4- الفقر المتعدد الأبعاد في قطاع غزة قبل العدوان 05
1-4 الفقر متعدد الأبعاد والفقر النقدي 05
2-4 المؤشرات الاجتماعية للفقر متعدد الأبعاد 06

5- نظرة على الفقر متعدد الأبعاد بعد تشرين الأول 2023 07
1-5 لمحة عن الدمار 07
1-1-5 حجم الدمار الفيزيائي 07
2-1-5 النزوح وتداعياته على الفقر متعدد الأبعاد 09
2-5 التمويل والأولويات 10

6- التحديات الرئيسية لسياسات القضاء على الفقر متعدد الأبعاد 10
1-6 القياس في ظل الدمار والتحولات الديموغرافية 11
2-6 تمويل تعافي عامين من العدوان 12
3-6 تداعيات اختلال ميزان القوى على جهود تخفيف الفقر متعدد الأبعاد 14

اسئلة النقاش 15

المراجع 16

1- مقدمة

مع استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة للشهر العشرين، أظهرت البيانات الأخيرة أن الأهداف الإسرائيلية العسكرية قد بلغت مستويات تدميرية غير مسبوقة، مستهدفة كل جوانب الحياة الحيوية للمجتمع الغزي. وقد ترك هذا الدمار المادي الشامل، بالإضافة إلى الحصار الخانق، الفلسطينيين في قطاع غزة أمام فرص بقاء ضئيلة للغاية، حيث تتأثر جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الحيوية، مما يرجّح أن يصبح السكان بأكملهم فقراء فقرا متعدد الأبعاد لسنوات قادمة.

كانت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد (2023-2030)، قد وضعت هدفا يتمثل في خفض مستوى الفقر متعدد الأبعاد بنسبة 50%، من 24% إلى 12% بحلول عام 2030 (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023). ومن المرجح أن تؤدي الوقائع الجديدة التي يفرضها العدوان المستمر والمدمر إلى تحولات في أهداف هذه الأجندة، نتيجة للزيادة في المعدلات المرتفعة بالأساس للفقر متعدد الأبعاد في قطاع غزة. إن فهم المحاور الأساسية للفقر متعدد الأبعاد، والجهات الفاعلة الرئيسية فيه، بالإضافة إلى سياقه التاريخي في قطاع غزة، أمر ضروري لقياس المستويات الحالية والمستقبلية لهذا النوع من الفقر، فضلاً عن توفير تدخلات هادفة وضرورية.

وعليه، تهدف ورقة الخلفية هذه إلى تقديم لمحة موجزة عن الفقر متعدد الأبعاد في قطاع غزة لتحفيز النقاش حول واقعه الحالي والتحديات التي تواجه تخفيفه في أعقاب العدوان. وتبدأ الورقة بتقديم مقدمة نظرية وتجريبية حول الفقر متعدد الأبعاد، ثم تستعرض الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، بما في ذلك منهجيته وقياسه والجهات الفاعلة فيه ومؤشراته قبل العدوان. بعد ذلك، تقدم الورقة لمحة عامة عن الفقر متعدد الأبعاد في خضم العدوان، وتطرح مواضيع للنقاش حول التحديات وسياسات تخفيف الفقر متعدد الأبعاد في أعقاب العدوان.

2- مقدمة نظرية وإمبريقية للفقر متعدد الأبعاد

2-1 التوجهات العالمية لقياس الفقر متعدد الأبعاد

لفهم الفقر ومحاولة مكافحته، هناك جانبان تقنيان رئيسيان يكتنفان العملية، الأول هو كيفية تعريف الفقر متعدد الأبعاد وتحديد أبعاده ومؤشراته، والثاني يتضمن كيفية تحديد الأشخاص الفقراء. إن النقاش حول كيفية قياس الفقر متجذر منذ فترة طويلة في النظرية الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم استكشاف محاولات نظرية متنوعة تعالج المفهوم، وتختلف في الأسباب الرئيسية، فضلاً عن الحلول، في هذا الصدد. لتأطير هذا النقاش، من المهم الإشارة إلى أن الفقر النقدي، والذي يُقاس بأنماط الاستهلاك الشهري، يمكن أن يؤدي إلى الفقر متعدد الأبعاد من خلال عدم إمكانية الوصول المالي إلى الخدمات، نظراً لدوره في تقليل القوة الشرائية وبالتالي مستويات الإنفاق للأفراد والأسر، مما يؤدي إلى الانخفاض الناتج في القدرة على الحصول على الخدمات.

يؤكد أمارتيا سين (Amartya Sen)، أحد أبرز الباحثين الذين قدموا هذا الفهم الشمولي للفقر، أن الفقر لا يرتكز بالكامل على الافتقار إلى المال، بل على عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية (Sen, 1992; 1993; 2002). تُعرّف هذه القدرة على أنها مجموعة من "الوظائف" التي تؤثر وتقيّم رفاهية الشخص، بما في ذلك التغذية الجيدة، والصحة، والتعليم، وغيرها، وامتلاك "الحرية" أو القدرة على تحقيق أهدافهم. لهذا، يُعتبر منهجه مقاربة قائمة على الحقوق للفقر (Rights-based Approach)، حيث لا يكون الناس فقراء لافتقارهم إلى الموارد الكافية، بل لعدم تحصيلهم لحقوقهم، مثل التعليم والصحة (Sen, 1992). وقد استخدم أتكينسون (1979; 2003) أيضاً مقاربة "تعداد" مشابهة للفقر، حيث ركز على الحرمان المادي.

لتحديد الأشخاص الذين يعتبرون فقراء، يعتمد ألكاير-فوستر (2007 و2010) على مقاربة سن (1993) للقدرات في قياس الحرمان، وطريقة أتكينسون (2003) العدّية لقياس الحرمان، ويقومان بتصميم طريقة "العتبة المزدوجة" (Dual Cut-off Method). في تصميمهما، يُحدد الحد الفاصل الأول ما إذا كان الفرد محروماً في بُعد معين، بينما يُحدد الحد الفاصل الثاني الحرمان متعدد الأبعاد عن طريق "عد" كل بُعد يتم فيه تسجيل الحرمان.

يُعتبر الشخص متعدد الأبعاد فقيراً إذا كان إجمالي وزن حرمانه عبر جميع الأبعاد أقل من 33%؛ مما يعني أنه محروم من 33% من المؤشرات المرجحة البالغ عددها 21 مؤشراً (PCBS, 2020)، وفقراً متعدد الأبعاد بشكل حاد إذا كان محروماً من 50% من المؤشرات (UNDP and ESCWA, 2024). تقوم منهجية "العتبة المزدوجة" بتفصيل الأبعاد التي تسهم بشكل كبير في إفقار مجموعة اجتماعية واقتصادية معينة (ألكاير-فوستر، 2010)، ويعطي أولوية واضحة للأفراد الذين يعانون من حرمان أوسع. وهذا أمرٌ بالغ الأهمية للمضي قدمًا في النقاش في قطاع غزة نظرًا لحجم الدمار الذي لحق بمختلف البنى التحتية، ولأهميته في تحديد حرمان الناس من الرعاية الاجتماعية وفقًا لتأثير العوامل الديموغرافية عليهم.

هذا ما أسهم في ظهور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) المرتبط به، والذي يتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية للحرمان، يحتوي كل منها على 2-6 مؤشرات، واستخدام طريقة ألكاير-فوستر لقياسه. يضم بُعد الصحة مؤشري التغذية ووفيات الأطفال، بينما يشمل بُعد التعليم سنوات الدراسة والالتحاق بالمدرسة، ويشتمل بُعد مستوى المعيشة على وقود الطهي، وخدمات الصرف الصحي، ومياه الشرب، والكهرباء، والسكن، والممتلكات (OPHI and UNDP, 2024). ومع ذلك، لا تزال بعض المقاييس الأخرى، مثل مقاربة البنك الدولي للفقر العالمي، تؤكد أن الفقر النقدي هو المكون الرئيسي للفقر.[1]

2-2 مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين

أظهرت الأدبيات الفلسطينية حول الفقر متعدد الأبعاد أن هذا القياس غير كافٍ في قياس الفقر متعدد الأبعاد الفلسطيني. وتورد هذه الأدبيات أسباباً مختلفة لهذا الاستنتاج، مدعية أن فلسطين سياقٌ يعج بالنزاعات ويتسم بالقيود والعنف والصعوبات الاقتصادية، مما يجعل العوامل البنيوية المؤدية للفقر مختلفة عن سياقات أخرى وما بين المناطق الفلسطينية أيضاً (Khawaja et al., 2021; ESCWA, 2021).

1 Global and Regional Poverty Trends, 1990-2024, World Bank, accessed on 28\05\2025, at: https://www.worldbank.org/en/understanding-poverty

حتى عام 2017، اعتمدت فلسطين على الفقر النفقات الشهرية للأسر، كمقياس للفقر، واعتمدت على بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية كمرجع (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023). اعتباراً من عام 2017، حوّلت وزارة التنمية الاجتماعية منهجها في التعامل مع الفقر من الفقر النقدي إلى الفقر متعدد الأبعاد، إدراكاً منها بأن الفقر هو بنية شاملة تستتبع أشكالاً متعددة من الحرمان، وإقرارها بأن المخصصات النقدية والغذائية لا يمكن أن توفر حماية مستدامة للأسر تمكنها من تحمل الصدمات الاقتصادية أو الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023). وعلى إثر ذلك تم تعديل مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية (PECS) في عام 2017 لتوفير البيانات اللازمة لتصميم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد. ومع ذلك، تم إطلاق مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الفلسطيني في عام 2020.[2]

جدول 1: مؤشر الفقر متعدد الأبعاد – فلسطين

الأبعاد	المؤشرات
التعليم	الالتحاق بالمدرسة
	الرسوب/ الإعادة
	التحصيل العلمي
	جودة التعليم
الصحة	الإعاقة
	الأمراض المزمنة
	التأمين الصحي
	سهولة الوصول للخدمات الصحية
التوظيف	البطالة
	امتيازات التوظيف
	جودة العمل
	الشباب خارج التعليم أو العمل أو التدريب
السكن	توفر المياه الجارية
	تواتر إمدادات المياه والكهرباء
	مشاكل التهوية
	الاكتظاظ
السلامة واستخدام الأصول	السرقة أو الأضرار بالممتلكات
	ملكية الأصول واستخدامها
	العنف بين الأفراد وعنف الدولة
الحرية الشخصية	حرية التنقل
	التحكم في دخل المرأة أو مشاركتها في سوق العمل
الموارد النقدية	خط الفقر الوطني

المصدر: PCBS. (2020). Multi-Dimensional Poverty Profile in Palestine, 2017. Ramallah – Palestine.

2 Palestine, State of MP, National MPI Directory, OPHI, OCID, and University of Oxford, accessed on 28\05\2025, at: https://ophi.org.uk/national-mpi-directory

يختلف مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الفلسطيني عن المؤشر العالمي بطريقتين. أولاً، يختلف في كونه نهجاً قائماً على الحقوق، حيث تتوافق الأبعاد مع الحقوق المحددة في القوانين الفلسطينية. وثانياً، يكمن الاختلاف في توزيع الأوزان المخصصة للأبعاد والمؤشرات؛ فبينما تُخصص الأوزان بالتساوي في المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد، يخصص المؤشر الفلسطيني 20% من الفقر الكلي للفقر النقدي، والباقي للأبعاد الاجتماعيّة المتبقية (PCBS, 2020). يجمع مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الفلسطيني بين مفهومين للرفاه لقياس الحرمان: الرفاه الاقتصادي الذي يُقاس بالدخل تحت خط الفقر الوطني، والرفاه الاجتماعي الذي يُقاس بعدة مؤشرات أخرى (جدول 1). كما قدمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) نموذجًا يضع القياسات في سياقها بشكل أكبر، من خلال إنشاء مؤشرات مختلفة لقطاع غزة والضفة الغربية، يتم تحديد كل منها من خلال مجموعة من العوامل السائدة التي تؤثر على التنمية الحضرية والريفية، مثل الحصار في قطاع غزة، وعمليات الهدم في الضفة الغربية (ESCWA, 2021).

مع ذلك، فإن مسألة تطبيق التدخلات ضمن إطار الفقر متعدد الأبعاد لا تخلو من المشكلات. فحتى بعد تعديل اختبار المؤشرات البديلة ليشمل أشكال الحرمان المتنوعة، ظلت قاعدة البيانات غير فعالة في تحديد الأسر الفقيرة متعددة الأبعاد. في حين أن إنشاء السجل الاجتماعي الوطني أتى ليكون بمثابة قاعدة بيانات موحدة للعاملين ضمن منظومة الحماية الاجتماعية، إلا أنه لم يوسع السجل تغطيته ليشمل من لم يكونوا مدرجين سابقاً في قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية، مما أدى إلى مشكلات تتعلق بالشمولية (ماس، 2023a). على صعيد البيانات، لا يقوم السجل أيضاً بفصل بيانات ديموغرافية محددة، مثل رب الأسرة حسب الجنس، وبالتالي يستثني الأسر التي ترأسها نساء، والتي من المُثبت أنها تواجه معدلات حرمان أعلى.

3- الفاعلون في قطاع الفقر متعدد الأبعاد

تتضمن جهود تخفيف الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين عدة جهات فاعلة رئيسية، منها منظمات محلية ودولية. على المستوى الوطني، تُعتبر وزارة التنمية الاجتماعية المؤسسة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن الفقر متعدد الأبعاد، ومع ذلك، ونظراً لطبيعته التقاطعية، فإن استراتيجيات المؤسسات الحكومية الأخرى تتداخل معه، مثل وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل، وغيرها.

لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) هي المزود الرئيسي للخدمات التي تندرج تحت تخفيف الفقر متعدد الأبعاد، حيث تقدم خدمات صحية وتعليمية، بالإضافة إلى بعض المساعدات النقدية والعينية للاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك المتواجدون في فلسطين (2.5 مليون نسمة). وتشمل المنظمات الدولية الأخرى التي يركز عملها على أبعاد أو مؤشرات محددة: اليونيسف، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وجمعية المساعدة الطبية للفلسطينيين، ومنظمة أطباء بلا حدود، وأنيرا، ومنظمة إنقاذ الطفولة، وغيرها.

كما تقدم المنظمات غير الحكومية المحلية أشكالاً من المساعدة العينية غير القائمة على المساهمة، والمساعدة النفسية والاجتماعية، والخدمات الصحية. ومع ذلك، من الأهمية بمكان إعادة التأكيد على ما أوردته الأبحاث السابقة التي أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)؛ بأن الشبكة المؤسسية لمكافحة الفقر تتسم بتجزئة عالية، ونقص في التنسيق، وضعف في الكفاءة في الاستهداف وتخفيف الفقر (ماس، 2023b؛ Shalabi et al., 2024; Khalidi et al., 2025; Rafeedie, 2025).

4- الفقر المتعدد الأبعاد في قطاع غزة قبل العدوان

لفهم جسامة التحديات التي تنتظر جهود تخفيف الفقر متعدد الأبعاد في قطاع غزة بعد العدوان، من الضروري وضع الدمار الحالي والمتوقع للفقر متعدد الأبعاد ضمن السياق العام للرفاهية في قطاع غزة. وعلى الرغم من الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يظل الفقر المتعدد الأبعاد مرتفعاً نسبياً في كلا المنطقتين بسبب الاحتلال وسياساته الرامية إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني. ووفقاً لوزارة التنمية الاجتماعية، هناك أسباب متعددة لزيادة الفقر النقدي في السنوات الأخيرة، حتى بعد الانتقال إلى أجندة الفقر متعدد الأبعاد، وتشمل هذه الأسباب: الاحتلال وسياساته المتمثلة في الحصار، والتفقير، والسيطرة المالية، والتدمير الاقتصادي والمعيشي (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023)، حيث تبلغ معدلاته في قطاع غزة أربعة أضعاف الضفة الغربية (45% مُقابل 11%) (PCBS, 2020). بلغ الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين 22.1% في عام 2017، في حين بلغ الفقر النقدي 29.2%، مما يعني أن الفقر في فلسطين يحركه بشكل رئيسي الفقر النقدي (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023).

أما بالنسبة للعوامل الخاصة بالسياق، فتشمل أسباب المعدلات العالية للفقر في قطاع غزة فتوضع ضمن الإطار التحليلي المُتمثل في الحصار الإسرائيلي المفروض منذ 15 عامًا، إضافة إلى الاعتداءات المستمرة التي لا تترك مجالاً للتعافي وإعادة الإعمار. لطالما كانت الدورة الإنتاجية الاقتصادية تحت الضغط بسبب قيود حركة السلع والأفراد، والقيود العالية على أنواع المنتجات المسموح بدخولها، والحد من الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها. وقد أدى ذلك إلى ضعف الاقتصاد، الذي يعاني من تراجع مستمر منذ عام 2007، مع انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي باستمرار. وقد أسفر هذا عن مستويات عالية من البطالة، ومستوى عالٍ مماثل من الحرمان النقدي.

4-1 الفقر متعدد الأبعاد والفقر النقدي

وفقاً لأحدث بيانات الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2017، فإن 67.7% من سكان غزة لديهم دخل يقل عن خط الفقر الوطني (2479 شيكلا إسرائيليا جديدا)، مما يجعلهم فقراء نقدياً، بينما يعاني 53.9% من سكان غزة من الفقر النقدي المدقع (وزارة التنمية الاجتماعية، 2023). وحتى قبل العدوان، كان معدل الفقر النقدي قد ارتفع من 59% إلى 65% بين عامي 2021-2022، بينما ارتفع انعدام الأمن الغذائي من 62.2% إلى 65%، وكان 80% من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية (OCHA oPt, 2023; UNICEF, 2022). ولفهم أشكال هذا الحرمان

وأسبابه، من المهم ملاحظة أن الفقر النقدي في قطاع غزة كان المساهم الأكبر في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (45%)، يليه التوظيف (11.7%) ثم ظروف السكن (11.7%)، والتعليم (10.7%). أما أقل المساهمين في الفقر فهو الصحة بنسبة 4.4% (PCBS, 2020).

مع اقتصاد ضعيف يتسم بإنتاج مقيد، وأسواق ضعيفة، وتجارة معوقة، وصلت معدلات البطالة في قطاع غزة إلى 45% في عام 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023)، مما أثر على المؤشرات النقدية للأفراد. لقد أثر الحرمان النقدي، الذي كان معدل انتشاره 53% عام 2017 على القوة الشرائية للأفراد، وكذلك على قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المختلفة، مما يؤثر بشكل مباشر على حرمانهم في أبعاد أخرى، مثل الوصول إلى الخدمات الصحية. ليس هذا لتقييد الحرمان على الأسباب النقدية، بل يبقى الاحتلال العامل الرئيسي في زيادة مستويات الفقر متعدد الأبعاد.

2-4 المؤشرات الاجتماعية للفقر متعدد الأبعاد

لقد عانى القطاع الصحي طويلاً من الحصار المفروض منذ 15 عاماً، حتى قبل العدوان. وبالإضافة إلى الحصار المفروض على دخول المعدات الطبية والأدوية والمعدات الخاصة، فقد أُعيقت قدرة الفلسطينيين على تلقي الرعاية الصحية بشدة بسبب هذا الحصار. ونادراً ما يحصل المرضى الذين يعانون من بعض الأمراض المزمنة والنادرة والسرطان على تصاريح للعلاج خارج القطاع. في عام 2022، تم رفض أو تأخير 33% من طلبات تصاريح المرضى (WHO, 2022). تُظهر مؤشرات التعليم حالة مُختلفة عن مؤشرات الصحة، حيث لا يساهم بُعد التعليم سوى بنسبة 11% في الفقر متعدد الأبعاد في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). ويعاني 13.87% فقط من الحرمان في الالتحاق بالمدارس ضمن بُعد التعليم وفقاً لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في قطاع غزة (الجدول 2). وعند النظر إلى المؤشرات، يمكننا أن نرى أن معدلات التحاق الأطفال بالمدارس مرتفعة في فلسطين، بما في ذلك قطاع غزة، وكذلك معدلات إكمال التعليم الأساسي والثانوي، على الرغم من التباينات الجغرافية والجنسانية (UNICEF, 2022).[3] إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة وجود ظروف تعليمية مثالية.

بالنسبة لإمكانية الوصول إلى المياه والكهرباء وتواتر الاستخدام، فقد تركت الاعتداءات المتتالية على القطاع أثرا على البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH)، حيث تسبب عدوان عام 2021 في انخفاض بنسبة 30% في نصيب الفرد من استهلاك المياه، في حين أن 97% من المياه المستخرجة في قطاع غزة غير صالحة للاستهلاك البشري (PCBS and PWA, 2023; ARIJ, 2022). وقد أثار هذا تاريخياً مخاوف مرتبطة بانتشار الأمراض. وبالمثل، بالنسبة للكهرباء حيث يبلغ الفارق بين العرض والطلب على الكهرباء 240 ميجاوات، وكانت نفقات الأسر على الكهرباء أعلى من تلك النفقات في الضفة الغربية، مقارنة بالدخل الشهري (شلبي وآخرون، 2024). ووصل الحرمان من الوصول المتكرر إلى كل من الكهرباء والمياه إلى حوالي 30% من السكان، وفقاً لمستويات الفقر متعدد الأبعاد لعام 2017 (الجدول 2).

3 " Literacy Rates for Individuals (15 years and over) in the Gaza Strip according to Gender and Age, 1995, 1997, 2000-2022, " PCBS, accessed on 02\06\2025, at: https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Education-1994-2022-11A3.html

5- نظرة على الفقر متعدد الأبعاد بعد تشرين الأول 2023

5-1 لمحة عن الدمار

ثبت أن البلدان التي تواجه صراعات بانتظام تسجل نسباً أعلى من السكان المحرومين في جميع مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد العشرة، لا سيما فيما يتعلق بالحرمان من التغذية والكهرباء وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (OPHI and UNDP, 2024). وقد أظهر القسم السابق أن هذا ينطبق على سياق قطاع غزة، ويستمر في ظل هذا العدوان. وبما أن الفقر متعدد الأبعاد يتأثر بـ 21 مؤشراً تشمل مجالات مختلفة من المجتمع، فمن الطبيعي أن يؤثر الدمار بهذا الحجم على مؤشرات مختلفة للفقر متعدد الأبعاد، وبمستويات متفاوتة. ولكن أيضاً، وبما أن الأشكال المختلفة للحرمان تؤثر على أشكال أخرى، فقد يكون لذلك عواقب مستقبلية مدمرة.

5-1-1 حجم الدمار الفيزيائي

اعتباراً من أبريل 2025، تضرّرت أو دُمرت أكثر من 70 ألف منشأة جرّاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (UNOSAT, 2025). وقد فرضت إسرائيل في الوقت نفسه قيوداً إضافية على حركة الأفراد والسلع، ونفذت هجمات موجّهة على القطاعات الإنتاجية الحيوية في غزة، مما أدى عمداً إلى خلق ظروف بقاء قاسية، بهدف جعل قطاع غزة غير صالح للسكن (MAS, 2023a; 2023b).[4] ومن حيث الدمار المادي، تأثرت جميع مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد بالدمار المادي، بما في ذلك تدمير أنابيب المياه، وشبكات الكهرباء، والأهم من ذلك الوحدات السكنية، والمدارس والجامعات، والمراكز الصحية، ومؤسسات القطاع الخاص التي توفر فرص العمل. وقد حظي قطاع الإسكان بالنصيب الأكبر من الدمار، حيث دُمر الآن أكثر من 92% من الوحدات السكنية حتى نهاية عام 2024 (OCHA oPt, 2025a)، مما تسبب في نزوح جميع السكان (مع نزوح بعض الأفراد لأكثر من 10 مرات).

وشملت الأضرار المادية الأخرى اعتداءات متعمدة على البنية التحتية الصحية؛ فقد تعرض 94% من جميع المستشفيات لأضرار أو دمار، ولم يبق سوى 19 مستشفى من أصل 36 قيد التشغيل، مع قدرة 12 منها فقط على توفير مجموعة متنوعة من الخدمات الصحية حتى أيار 2025(WHO, 2025). ويعاني مليونا شخص من عدم قدرة القطاع الصحي على توفير الرعاية الصحية، إذ بقي 2000 سرير مستشفى متاح فقط، وحوالي 900 سرير معرضة لخطر الفقدان (WHO, 2025). ومع تدمير المستشفيات، ورفض إدخال المعدات الطبية والأدوية، يُترك المرضى بدون رعاية صحية مناسبة، وبدون سبيل للخروج نظراً لرفض تصاريح المرضى. حالياً، يحتاج ما يصل إلى 12,500 مريض إلى إجلاء طبي خارج القطاع (OCHA oPt, 2025c). وفي محاكاة للفقر متعدد الأبعاد أجرتها الإسكوا، أشارت النتائج إلى أن انخفاض الإصابات في قطاع غزة في عامي 2020 و2021 أثر إيجابياً على مستويات الفقر متعدد الأبعاد على مستوى البلاد (الإسكوا، 2022). مع الأخذ في الاعتبار ذلك، من الضروري تسليط الضوء على العدد الكبير من المصابين بسبب العدوان الحالي لفهم التأثير الذي سيحدثه ذلك على المستويات المستقبلية للفقر

4 انظر أيضاً: https://www.ochaopt.org/?_gl=1*gtgzzu*_ga*MjYzMjgyMjMwLjE3NDg3NzgxMTk.Dk2ND

متعدد الأبعاد. واعتباراً من يونيو 2025، خلف العدوان أكثر من 130 ألف فلسطيني مصاب،[5] يقدر أن حوالي 25% منهم بحاجة إلى إعادة تأهيل حاد (WHO, 2025)، بينما تشير تقديرات اليونيسف إلى وجود ما بين 3000-4000 طفل يعانون من بتر أطراف (Moor, 2025).

أما فيما يتعلق بسبل العيش، فمع تدمير جميع القدرات الإنتاجية تقريباً، انخفض إنتاج غزة بنسبة 84% في عام 2024، مما تسبب في انخفاض بنسبة 82% في عدد العاملين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024ب). وقد أدى العدوان إلى دفع جميع السكان تقريباً إلى البطالة، باستثناء العاملين في مجالات الإغاثة والمهن الحيوية. ونتيجة لذلك، تضاعف عدد المحرومين من الموارد النقدية من سكان غزة تقريباً بين عامي 2023 و2024 (UNDP and ESCWA, 2024). وقد أظهرت أحدث نتائج مسح للقوى العاملة أن 83% من العمال لم يكونوا يعملون بسبب العدوان، بينما كان 62.1% يعملون من مخيمات اللاجئين أو الملاجئ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025).

الجدول 2: مصفوفة الفقر متعدد الأبعاد في قطاع غزة

الفئة	المؤشر	2016–2017 (% من السكان المحرومين)	2023–2024 (% من السكان المحرومين)
ظروف السكن والحصول على الخدمات	مشاكل التهوية في المسكن	%39.10	%80
	الاكتظاظ	%42.11	%80
	تواتر إمدادات المياه والكهرباء	%31.77	%95
	الوصول إلى المياه عبر الأنابيب	%3.32	%75
التوظيف	البطالة	%15.57	%80
السلامة واستخدام الأصول	السرقة أو الأضرار بالممتلكات	%10.68	%70
	ملكية الأصول واستخدامها	%1.82	%80
	العنف بين الأفراد وعنف الدولة	%63.16	%70
الحرية الشخصية	حرية التنقل	%8.90	%60
الصحة	الأمراض المزمنة	%10.39	%12
	الإعاقة	%18.97	%30
	الحصول على الرعاية الصحية	%1.13	%70
التعليم	الالتحاق بالمدرسة	%13.87	%70
الموارد النقدية (الإنفاق الاجتماعي)	الفقر النقدي	%53.00	%90

المصدر: UNDP and ESCWA. (2024). Expected Socioeconomic Impacts on the State of Palestine.

5 For more on data on the aggression: https://www.pcbs.gov.ps/

من الضروري الإشارة إلى أن تحليل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا يغطي السنة الأولى فقط من العدوان، وبالتالي فمن المرجّح أن تكون معدلات الحرمان قد ازدادت مع تصاعد حدّة العدوان في الأشهر الثلاثة الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تقلل هذه النتائج من حجم الحرمان الفعلي للفقر متعدد الأبعاد الذي يواجهه السكان، نظراً لأن الافتراضات المستخدمة لبناء هذه التوقعات ركزت على إمكانية الوصول إلى الاحتياجات بدلاً من جودة الخدمات (UNDP and ESCWA, 2024)، والتي تدهورت بشكل حاد نظراً للدمار الشامل. وفي هذا السياق، أشار جواد الصالح من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مقابلة له إلى أن مفاهيم ومؤشرات التنمية المحلية فقدت معناها تقريبا نظرا لحجم الدمار. والأهم من ذلك، أن الأشهر الثلاثة الماضية شهدت تزايدا سريعا في انعدام الأمن الغذائي، ما أثّر على الأرجح في مؤشرات التغذية لدى كل من الأطفال والبالغين. ومن المتوقع أن تزداد نسبة السكان في المرحلة الثالثة من تصنيف الأمن الغذائي المتكامل أو أعلى من النسبة السابقة البالغة 83% لتصل إلى 100%، مع 76% في المرحلة الرابعة أو الخامسة (IPC, 2025).

2-1-5 النزوح وتداعياته على الفقر متعدد الأبعاد

فهم العلاقة بين النزوح القسري وتخفيف الفقر متعدد الأبعاد أمر جوهري. ومن المرجح أن يكون للنزوح القسري أثناء العدوان، وفي أعقابه، نظراً لتدمير أكثر من 92% من الوحدات السكنية، تأثيرات واسعة على آفاق تخفيف الفقر متعدد الأبعاد في المستقبل. كما ثبت أن المجتمعات النازحة تواجه حرماناً في جميع المؤشرات تقريباً مقارنة بالمجتمعات غير النازحة (Admasu et al., 2021). وتشمل بعض أشكال الحرمان المرتبطة بالنزوح ومجتمعات اللاجئين انعدام الأمن الغذائي، وتضاؤل فرص سبل العيش، والصراع على الموارد المحدودة (Admasu et al., 2021). يُعد هذا الأمر جوهرياً عند فهم الفقر متعدد الأبعاد في قطاع غزة، لا سيما وأن البيانات الناشئة من القطاع تؤكد هذه التأثيرات، حيث إن 90% من السكان يقعون في المستوى الثالث أو أعلى من تصنيف الأمن الغذائي المتكامل (IPC)، مما يعني أنهم في حالات أزمة أو طوارئ أو انعدام أمن غذائي كارثي (IPC, 2025)، حتى قبل الحصار الإسرائيلي المفروض على دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع. وقد أظهرت الأبحاث الحديثة من فلسطين وجود ارتباط بين انعدام الأمن الغذائي والنزوح في قطاع غزة (MAS, 2025).

وتنتج أشكال أخرى من الحرمان عن نزوح الفلسطينيين إلى مراكز الإيواء، التي تتسم بالاكتظاظ الشديد، وارتفاع خطر انتشار الأمراض المعدية بسبب الوصول المقيد إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بما في ذلك التهديدات المتعلقة بالصرف الصحي من القوارض، والآفات، والنفايات الصلبة، وتسرب الفضلات أو مياه الصرف الصحي (OCHA oPt, 2025b). بالإضافة إلى ذلك، يُحرم جميع السكان تقريباً من الوصول المتكرر إلى المياه والكهرباء، حيث تم تدمير أو إتلاف 89% و80% من أصول المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وشبكات الكهرباء على التوالي (CHA oPt, 2025b).[6] كما نال قطاع التعليم نصيبه من الدمار المادي، حيث دُمرت 509 مدارس وجامعات جزئياً وكلياً،[7] بينما تُستخدم المدارس المتبقية لإيواء السكان النازحين. ولا يمتلك جميع طلاب غزة (625 ألف طالب) إمكانية الوصول إلى التعليم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024أ).

6 See more: United Nations – Unifeed, "Gaza / Electricity Crisis," accessed on: GAZA / ELECTRICITY CRISIS | UNifeed

7 For more on data on the aggression: https://www.pcbs.gov.ps/

2-5 التمويل والأولويات

وفقاً للسيناريوهات الثلاثة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا في تقريرهما الصادر في أكتوبر 2024، سيتأثر الفقر متعدد الأبعاد في المستقبل بكيفية تميز مرحلة التعافي. ومع ذلك، لا يُظهر أي سيناريو تخفيفاً كاملاً للفقر متعدد الأبعاد في السنوات القادمة، نظراً لحجم الدمار. في السيناريو الأسوأ، الذي يتميز باستمرار حجب إيرادات المقاصة ومحدودية المساعدات، ستظل مستويات الفقر متعدد الأبعاد مرتفعة للغاية. حتى مع تلقي 280 مليون دولار من المساعدات، سيبقى الفقر دون تغيير تقريباً، حيث لا يمكن لمبلغ المساعدات أن يعوّض حجم الأضرار ويحقق انتعاشاً اقتصادياً طويل الأجل (UNDP and ESCWA, 2024). وفي حال استعادة جميع إيرادات المقاصة وتخصيص حوالي 500 مليون دولار للتعافي والمساعدات الإنسانية، سيتحسن الفقر قليلاً، لكنه لن يحل بشكل كامل نظراً لقسوة الواقع (UNDP and ESCWA, 2024).

يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا (2024) نهجًا محسنًا لتخصيص الموارد، يولي الأولوية للإسكان والوصول إلى الخدمات مثل المياه والكهرباء، يليه استعادة قطاع الصحة، ثم إعادة الملكية الخاصة وإعادة إعمار المنازل والتعليم وضمان الالتحاق بالمدارس. ومع ذلك، يقلل نموذج التخصيص الأمثل لديهم من أولوية التحويلات النقدية في ظروف ما بعد الحرب، مؤكدين أن التركيز يجب أن يكون على البنية التحتية والإسكان والتعليم. في المقابل، كشف تحليل حديث أجراه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) أن الفلسطينيين في قطاع غزة بحاجة ماسّة إلى دعم عاجل، حيث كانت المساعدات النقدية والغذائية هما الحاجتين الأكثر بروزًا عبر جميع الفئات العمرية (Khalidi et al., 2025). وكانت الاحتياجات النقدية هي الاحتياجات الرئيسية وفقًا للمستجيبين (71% من المستجيبين)، تليها المساعدات الغذائية (62%)، ومساعدات الإسكان (31%)، والتوظيف (19%)، وأخيراً المساعدات الطبية (11%). يبرز كل هذا المعدلات المختلفة للحرمان الذي يمر به الناس، ويعرض أولوياتهم الخاصة للدعم في فترة ما بعد الحرب فيما يتعلق بالفقر متعدد الأبعاد. كما تعكس أولويات السياسة لدى الناس درجات مختلفة من الحرمان؛ حيث كانت تحسين سوق العمل، والحد من التضخم، وإعادة الأمن والسلامة، هي الأولويات الثلاث الأعلى بالنسبة لهم. وهذا يعكس ضرورة إشراك المجتمع وملكيته لجهود الإغاثة والتعافي من الفقر متعدد الأبعاد في أعقاب العدوان.

6- التحديات الرئيسية لسياسات القضاء على الفقر متعدد الأبعاد

بينما لا يمكن للجهود الحالية، في ظل استمرار العدوان، أن تخفف من الفقر متعدد الأبعاد بحد ذاتها، فمن الضروري فهم كيف يمكن للحقائق الراهنة أن تؤثر على تدخلات وسياسات تخفيف الفقر متعدد الأبعاد المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان تقديم تدخلات تخفيف الفقر أو المساعدات الإنسانية بطريقة تحافظ على الكرامة الإنسانية. وتكشف الأدلة الناشئة من قطاع غزة أن هذا ليس هو الحال.

1-6 القياس في ظل الدمار والتحولات الديموغرافية

من الأهمية بمكان فهم التحولات الديموغرافية التي يمكن أن تؤثر على إمكانية تقديم المساعدات الرئيسية. فمع استمرار العدوان، فإن المخصصات، بطبيعتها، موجهة للإغاثة، نظراً لأن جميع السكان تقريباً يتأثرون بجميع أشكال الحرمان، لا سيما الحرمان النقدي، ودرجات مختلفة من سوء التغذية. بمجرد توقف العدوان، تنضم جهود التعافي إلى جهود الإغاثة، للبدء تدريجياً في تخفيف حرمان الناس. يمكن لتدخلات الفقر متعدد الأبعاد أن تبدأ بعد ذلك بالعمل بشكل منهجي من خلال استهداف أشكال حرمان محددة لأسر أو مجتمعات معينة، وتجنب مشكلات الشمولية والاستثناء.

أظهرت الأبحاث أنه عند التجميع حسب الجنس، تواجه الأسر التي ترأسها نساء عموماً مستويات أعلى من الحرمان في الأبعاد المختلفة للفقر متعدد الأبعاد (Admasu et al., 2021). وهذا أمر مهم بالنظر إلى الزيادة في عدد الأسر التي ترأسها نساء في قطاع غزة، نظراً لمعدلات الشهداء، والمستويات المنخفضة بالفعل للمرأة خارج سوق العمل التي تحتاج الآن إلى تحمّل عبء إعالة أسرها. يُلاحظ أيضًا تحولات ديموغرافية في فئة الأطفال، وهي فئة اجتماعية واقتصادية ضعيفة أصلًا؛ فقد أسفر العدوان عن أكثر من 39 ألف يتيم (PCBS, 2025b)، وزيادة في عدد الأسر التي يعيلها أطفال (OCHA oPt, 2025d)، مما يزيد من مواطن الضعف المتعلقة بالتعليم والصحة والأمن الغذائي وآفاق الحماية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري مراعاة الزيادة الكبيرة في أعداد ذوي الإعاقة، وما قد يعنيه ذلك من آثار على سياسات التوظيف ومتطلبات سوق العمل.

يوفر مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MDP) بشكل عام، العدسة اللازمة لفهم كيف تختبر المجموعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة الحرمان، وكيف تتداخل أشكال الحرمان المختلفة، مما يسمح بتدخلات سياساتية أكثر استهدافاً عبر منهجية "العتبة المزدوجة" التي تسمح بالتحليل التفصيلي أو التفكيك (Decomposability)، (Alkire and Foster, 2011, p.477). ومع ذلك، يتطلب هذا جهوداً مشتركة ومنسقة أكبر للتعويض عن التحول الديموغرافي الهائل في قطاع غزة، بما في ذلك النزوح المستمر والمتكرر، وأيضاً التوسع في بعض المجموعات الاقتصادية الاجتماعية الهشة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة. هناك حاجة إلى إعادة تعديل جاد لقاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع المنظمات الدولية للسماح بتصنيف أفضل للبيانات الاجتماعية والديموغرافية واستهداف المستفيدين للتغلب على معضلات الاستبعاد والتغطية من خلال توحيد البيانات، ومن المرجح أن يؤثر هذا على جهود تخفيف الفقر.

لقياس الفقر متعدد الأبعاد، حتى في سياقات الهدوء النسبي، هناك حاجة إلى جهود مسح كبيرة على المستويين الفردي والأسري لحساب مستويات الحرمان بدقة على تلك المستويات وكذلك الاتجاهات العامة في الحرمان على مستوى البلاد. والأهم من ذلك، أن يكون مصدر البيانات موحدا كشرط لإجراء قياس الفقر متعدد الأبعاد (PCBS, 2020). في الحالة الفلسطينية، يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإجراء المسح وتوفير بيانات مسح الإنفاق والاستهلاك الأسري (PECS) (PCBS, 2020). حالياً، أحدث بيانات للفقر متعدد الأبعاد هي مسح الإنفاق والاستهلاك الأسري لعام 2016/2017 (PCBS, 2020). في أوائل عام 2023، بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمسح الإنفاق والاستهلاك الأسري، والذي توقف في قطاع غزة بسبب العدوان ولم يستأنف بسببه.

يستغرق هذا المسح عادة عاماً حتى يتم إجراؤه وجمع جميع البيانات.[8] وبالتالي، حتى في أعقاب العدوان، لن يتم تقديم نتائج فورية حول واقع الفقر متعدد الأبعاد في قطاع غزة. سيؤدي هذا إلى اللجوء إلى نماذج الإسقاط بناءً على نتائج عام 2017، والتي قد تكون غير دقيقة بالنظر إلى أن البيانات السابقة ركزت على إمكانية الوصول إلى الخدمات، وليس جودة الخدمات المذكورة، والتي تأثرت بشدة نتيجة لذلك (UNDP and ESCWA, 2024). ومع ذلك، يظل هذا التحدي بسيطاً عند مقارنته بالتحديات التجريبية الأخرى المتعلقة بجمع البيانات والتحليل الإحصائي للفقر متعدد الأبعاد.

لقد تغيرت مفاهيم وتعريفات المدخلات المختلفة المطلوبة لقياس مؤشرات التنمية الحضرية بشكل كبير مع التحول الديموغرافي. فقد تغيّرت المفاهيم الأساسية للمسح، مثل الوحدات السكنية والأحياء والأسر، بشكل كبير، مما يتطلب إعادة هيكلة شاملة وإصلاح المدخلات الإحصائية اللازمة لإجراء المسح، ويُضيف جواد صالح من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن المؤشرات نفسها بحاجة إلى إعادة صياغة لالتقاط واقع الحرمان الجديد. فعلى سبيل المثال، كان الحرمان في التعليم يُقاس سابقًا بمعدلات الالتحاق بالمدارس أو جودة التعليم، ولكن المدارس دُمرت، وبالتالي هناك حاجة إلى مؤشرات جديدة. وينطبق الشيء نفسه على مؤشرات أخرى مثل الحرمان النقدي نظرًا لانتشاره الشامل في قطاع غزة. وهذا يؤكد أيضًا على الحاجة إلى جهود تعاونية مكثفة للتخفيف من الحرمان والنزوح واسع النطاق.

2-6 تمويل تعافي عامين من العدوان

بينما لا يزال العدوان مستمراً، فمن المبكر جداً تقدير التكلفة الدقيقة للإغاثة والتعافي وإعادة إعمار القطاعات الحيوية لتخفيف الفقر متعدد الأبعاد. ومع ذلك، قدّم البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تقديرات للتعافي على المديين القصير والطويل، استنادا إلى تقييمهم للأضرار والخسائر في السنة الأولى من العدوان (World Bank, European Union and United Nations, 2025). من الناحية المالية، تتطلب القطاعات الاجتماعية التي تشمل الإسكان والصحة والحماية الاجتماعية والتعليم، والتي تشكل الجزء الأكبر من حساب الحرمان، تحتاج إلى القدر الأكبر من التمويل، بالتحديد لقطاع الإسكان (جدول 3).

وبالنظر إلى أن النهج المستدام لتخفيف الفقر النقدي، كبعد رئيسي من أبعاد الفقر متعدد الأبعاد، فإن القطاعات الإنتاجية القادرة على توظيف الأفراد تتطلب ثاني أكبر قدر على المدى الطويل، بينما يتطلب قطاع التوظيف وحده 1.6 مليار دولار (World Bank, European Union and United Nations, 2025). ومع ذلك، قد تثبت هذه الأرقام عدم كفايتها بالنظر إلى أن العدوان لم يستمر فقط بعد وقف إطلاق النار قصير الأجل، بل زادت حدته منذ ذلك الحين، مع ظروف أكثر تدميراً بكثير، خاصة فيما يتعلق بالحرمان في البعد الصحي.

تُعدّ قضية تراجع المساعدات الدولية لفلسطين والأزمة المالية التي تواجهها بعض المنظمات الدولية، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، من القضايا المحورية التي تستدعي النقاش

8 PCBS, Central Data Catalog, "Household Expenditure and Consumption Survey 2017, " accessed on: https://pcbs.gov.ps/PCBS-Metadata-en-v5.2/index.php/cata

في سياق التمويل. تُفاقم هذه العوامل التحديات أمام جهود تخفيف الفقر متعدد الأبعاد في المستقبل، خاصةً إذا لم يتم تأمين الموارد المالية اللازمة، ولم تُنظم ضمن إطار موحد يجمع بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية، المحلية والدولية، لضمان فعالية التدخلات، كما سبق التأكيد عليه. على الصعيد الوطني، تمر السلطة الفلسطينية بأزمة مالية متفاقمة أثرت بشكل كبير على قدرتها على توفير الإعانات الاجتماعية ضمن إطار مكافحة الفقر على مدى السنوات الثلاث الماضية. ومع تزايد أعداد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر في قطاع غزة، يصبح من المستحيل على الوضع المالي الراهن للسلطة الفلسطينية استيعاب الأعداد الإضافية من الفقراء نتيجة للعدوان (التي تُقدر بحوالي 2.5 مليون نسمة في قطاع غزة).

جدول 3: الاحتياجات القطاعية للتعافي والإعمار

القطاعات		5 سنوات	3 سنوات
القطاعات الإنتاجية	التجارة والصناعة	6,900	1,060
	الزراعة	4,200	1,700
	التمويل	42	10
	المجموع	11,142	2,770
القطاعات الاجتماعية	الإسكان	15,200	3,700
	الحماية الاجتماعية	4,180	3,500
	الصحة	7,058	4,300
	التعليم	3,800	2,649
	التراث الثقافي	192	48
	المجموع	30,430	14,197
قطاعات البنية التحتية	النقل	2,900	724
	المياه والصرف الصحي	2,700	664
	الطاقة	1,460	365
	تكنلوجيا المعلومات والاتصال	460	114
	خدمات البلدية	440	110
	مجموع	7,960	1,977
قطاعات متداخلة	الأراضي	32	12
	التنمية الاجتماعية	171	171
	التخطيط الحضري	3	3
	التوظيف	1,600	388
	البيئة	1,900	480
	المجموع	3706	1054
المجموع		53,238	19,998

المصدر: World Bank, European Union and United Nations, 2025

3-6 تداعيات اختلال ميزان القوى على جهود تخفيف الفقر متعدد الأبعاد

عند مناقشة جهود الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار المتعلقة بمكافحة الفقر متعدد الأبعاد في سياق العدوانات السابقة، لا ينبغي إغفال تأثير اختلال ميزان القوى. فمنذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، أُبلغ عن استخدام متعمد للتجويع والعطش كأسلحة حرب، وتدمير شامل متعمد، ونية واضحة لإبادة السكان وجعل القطاع غير صالح للسكن. وحتى الآن، باءت جميع الجهود لإدانة هذه السياسات في المحافل الدولية بالفشل، حيث باءت جهود وقف الدمار البشري والمادي بالفشل، حتى في تقديم تخفيف طفيف. ومع استخدام الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو) باستمرار لتجنب أي مساءلة أو مسؤولية من منظومة الأمم المتحدة تجاه إسرائيل، يُعيد هذا فتح النقاش حول وجود مثل هذا الحق عندما تكون حياة البشر على المحك. منذ عام 2023، عرقلت الولايات المتحدة خمسة قرارات تطالب بوقف إطلاق النار.

وقد تُوّج الدعم الأمريكي بإنشاء مؤسسة غزة الإنسانية (Gaza Humanitarian Foundation)، وهي مؤسسة أمريكية تعمل كأداة عسكرية إسرائيلية "لتقديم" المساعدات عبر مقاولين أمريكيين خاصين. وفي إطار هندسة العمل الإنساني هذه، صممت إسرائيل هذه الآلية للحفاظ على السيطرة على بقاء الإنسان واستغلاله كسلاح. وقد تحولت هذه "الممرات الإنسانية" إلى مناطق قتل. وقد أطلق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (OCHA oPt) على خطة التوزيع هذه اسم التجريد الممنهج (designed deprivation)، لتلخيص سيطرة هذا النظام على احتياجات الناس، زاعماً أنه مصمم بمعرفة أنه لا يمكنه تلبية هذه الاحتياجات أو توفيرها بطريقة كريمة (OCHA oPt, 2025f). بينما وصف المكتب الإعلامي الحكومي في غزة عملية توزيع المساعدات بأنها شكل من أشكال "الهندسة السياسية الممنهجة" (Muaddi, 2025).

تؤكد الأدلة المستمدة من العدوان الحالي، خاصةً خلال الأشهر الثلاثة الماضية، على أهمية مراعاة الوضع الراهن فيما يتعلق باختلال ميزان القوى في جهود تخفيف الفقر متعدد الأبعاد في مرحلة ما بعد العدوان. فخلال العدوان، وحتى قبله، تُمعن إسرائيل في فرض سيطرتها الكاملة على حدود القطاع، ما يعني أن أي تدخل يهدف إلى الحد من أشكال الحرمان ذات الأولوية الملحة حاليًا، مثل انعدام الأمن الغذائي وإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية، يصبح متعذراً في ظل هذه "الترتيبات". فبين مارس ومايو 2025، حظرت إسرائيل بالكامل دخول المساعدات الإنسانية لمدة تقارب 11 أسبوعاً، قبل أن ترفع الحصار عن القطاع وتسمح بدخول أقل من مئة شاحنة منذ ذلك الحين (OCHA oPt, 2025d; Abuaisha and Abu Shamala, 2025). وحتى داخل قطاع غزة، تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي حركة معظم الفرق الإنسانية، بينما تُعيق بشدة حركة الفرق التي يُسمح لها بالتحرك (OCHA oPt, 2025e). وكما هو الحال مع " آلية إعادة إعمار غزة " (GRM)،[9] تُنتقد هذه الخطة أيضاً لانتهاكها المبادئ الأساسية للعمل الإنساني، حيث إنها تُحافظ على سيطرة إسرائيل وتُعزز حصارها. الأهم من ذلك، مع قرار إسرائيل حظر عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وهي الوكالة الرائدة في تقديم الخدمات الاجتماعية، قد تصبح الوكالة عاجزة تماماً عن توفير الخدمات التعليمية والصحية والمساعدات النقدية والعينية لنحو 66% من السكان، مما سيؤثر بشكل خطير على أي محاولات لتخفيف أشكال الحرمان المختلفة.

9 See: https://www.maan-ctr.org/public/files/server/Publications/FactSheets/FGRM.pdf

يُمهّد ما سبق النقاش حول التعافي ما بعد الحرب، إذ تُطرح حاليًا خطط متعددة لتعافي قطاع غزة وإعادة إعماره، وتشمل هذه الخطط مقترحات من دول عربية، وفلسطين، وكيانات دولية، وكذلك من إسرائيل وحليفتها الرئيسية الولايات المتحدة الأمريكية. وتختلف كل خطة من هذه الخطط في عدة زوايا، لكنها تعكس أيضًا مصالح الجهة التي تقدم الخطة. على سبيل المثال، تدفع الخطة الأمريكية نحو نزوح كامل لقطاع غزة من المجتمع الفلسطيني وتهجيره إلى مصر، بينما تُظهر الخطة العربية معارضة قوية للتهجير. علاوة على ذلك، تضمن الخطط التي تقدمها إسرائيل والولايات المتحدة السيطرة الإسرائيلية الكاملة على حدود قطاع غزة، وبالتالي التحكم المطلق في دخول البضائع والمساعدات الإنسانية. يعيدنا هذا النقاش إلى الجدل حول " آلية إعادة إعمار غزة " التي طُرحت في أعقاب عدوان عام 2014. وقد اعتُبرت هذه الخطة غير عادلة لأنها شرعنت الحصار وأعاقت بدورها عملية إعادة الإعمار، نظراً لمنحها إسرائيل السيطرة على الحدود (Abu Rokbeh, 2021). يوضح هذا التحدي الأساسي الذي يواجه أي جهود مستقبلية لتخفيف الفقر متعدد الأبعاد في غزة، حيث إن القدرة على إعادة البناء وتقديم المساعدات الإنسانية الفعالة تظل رهينة للسيطرة السياسية والحدودية.

لا يمكن فصل النقاش حول تخفيف معاناة سكان قطاع غزة المحاصرين عن محورية النقاش حول الإطار العام لإفلات إسرائيل من العقاب الدولي، والدور الدولي في دعم سياسات إسرائيل التدميرية. فمنذ العدوان، لم تواجه إسرائيل أي عواقب أو عقوبات دولية، ولم تلتزم بالقانون الدولي، حتى فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. ورغم إعلانها نيتها الواضحة في التهجير، واستغلال حقوق الإنسان المختلفة، كالغذاء والماء، وفرضها مؤخرًا حصارًا كاملًا دام 78 يومًا دعمًا لهذه النية. وبالتالي، فإن الجهود المبذولة لتخفيف أشكال الحرمان المختلفة قد تُقيّد بشدة في تحقيق أي تقدم ملموس في حال استمرار الوضع الراهن.

أسئلة للنقاش

- ما هي التحديات الرئيسية لجمع البيانات لغاية تحقيق تدخلات هادفة؟
- ما مدى إمكانية إجراء المسوحات الضرورية حالياً، وبعد توقف العدوان؟
- ما هي أولويات الأسر الحالية والمستقبلية؟
- هل يمكن لشبكة مكافحة الفقر متعدد الأبعاد (MDP) في فلسطين الصمود أمام أعداد الفقراء الجدد مع استمرار حظر عمل الأونروا؟
- كيف سيتم العمل على تجاوز إشكاليات الشرذمة والتعاون المحدود في قطاع الحماية الاجتماعية؟
- كيف يؤثر اختلال ميزان القوى الحالي على إيصال المساعدات بطريقة تحترم أسس العمل الإنساني؟

المراجع

وزارة التنمية الاجتماعية. (2023). الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد 2023-2030. رام الله – فلسطين.

ماس. (2023a). " الأبعاد التنموية لتفعيل استمارة السجل الوطني الاجتماعي" ، سلسلة الطاولة المستديرة، ورقة خلفية (2). رام الله – فلسطين. سلسلة الطاولة المستديرة، ورقة خلفية (1). رام الله – فلسطين.

ماس. (2023b). "دور التنظيمات النقابية في تعزيز الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص." رام الله – فلسطين. سلسلة الطاولة المستديرة، ورقة خلفية (2). رام الله – فلسطين.

Abu Robkeh, T. A. (2021). "Gaza Reconstruction: Toward a Self-Determined Mechanism," Al Shabaka, 10\08\2021, accessed by: https://al-shabaka.org/policy-memos/gaza-reconstruction-toward-a-self-

Abuaisha, N., and Abu Shamala, R. (2025). "87 aid trucks enter Gaza for 1st time since Israeli border crossing closures," AA news, 22\05\2025, accessed by: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/

Admasu, Y., Alkire, S., Ekhator-Mobayode, U. E., Kovesdi, F., Santamaria, J., & Scharlin-Pettee, S. (2021). "A multi-country analysis of multidimensional poverty in contexts of forced displacement" Policy Research Working Group Paper No.9826. World Bank Group.

Alkire, S. & Foster, J. (2007, revised in 2008). "Counting and multidimensional poverty measurement. OPHI," Working Paper 7, University of Oxford

Alkire, S. and Santos, M.E. (2010). "Acute Multidimensional Poverty: A New Index for Developing Countries." OPHI Working Papers 38, University of Oxford.

Alkire, S., & Foster, J. (2011). Counting and multidimensional poverty measurement. Journal of public economics, 95(7-8), 476-487.

ARIJ. (2022). Monitoring Israeli violations of the right to water and sanitation and its connection to other human rights. Bethlehem – Palestine. (in Arabic).

Atkinson, A. B. (2003). Multidimensional deprivation: contrasting social welfare and counting approaches. The Journal of Economic Inequality, 1(1), 51-65.

Chaaban, J. M., Seyfert, K., Salti, N. I., & El Makkaoui, G. S. (2013). Poverty and livelihoods among UNHCR registered refugees in Lebanon. Refugee Survey Quarterly, 32(1), 24-49.

ESCWA. (2021). Nowcasting Multidimensional Poverty in the Occupied Palestinian Territories. Beirut: United Nations - ESCWA

IPC. (2025). GAZA STRIP: IPC Acute Food Insecurity and Acute Malnutrition Special Snapshot | April - September 2025, 12\05\2025, accessed on: https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo

Khalidi, R., Rafeedie, A., Khatib, A., Jaouni, F., El-Kurd, M., Khan, M., Arafeh, N., Abudaqqa, Z. (2025). The Political Economy of Palestinian Nationhood, Independence and Development in the Wake of War. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).

Khawaja, M., Al-Saleh, J., Reece, N., & Conconi, A. (2021, August). Measuring multidimensional poverty in Palestine. Economic Research Forum (ERF).

MAS. (2023a). "Gaza, beyond de-development to disposability and destruction," Gaza War Economy Brief, No.1, 18\10\2023, accessed by: https://mas.ps/en/publications/9393.html

MAS. (2023b). "The economic dimensions of the war on the Gaza Strip according to international humanitarian law: Making Gaza Unlivable," Gaza War Economy Brief, No.1, 18\10\2023, accessed by: https://mas.ps/en/publications/9362.html

MAS. (2025). Food Insecurity Bulletin, Issue 31. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute.

Moor, A. (2025). "There are more child amputees in Gaza than anywhere else in the world. What can the future hold for them?," The Guardian, 27\05\2025, accessed by: https://www.theguardian.com

Muaddi, Q. (2025). "Israel says it will soon occupy 75% of Gaza, and it's using control over aid to do it," Mondoweiss, 27\05\2025, accessed by: https://mondoweiss.net/2025/05/israel-says-it-will-soon-

OCHA oPt. (2025a). Humanitarian Situation Update #263 | Gaza Strip, 11\02\2025, accessed by: https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-263-gaza-strip

OCHAoPt. (2025b). Reported Impact Snapshot | Gaza Strip (28 May 2025). Accessed by: https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-28-may-2025

OCHA oPt. (2025c). Reported impact Snapshot | Gaza Strip, 03\04\2025, accessed by: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/Gaza_Reported_Impact_Snapshot_03_April_2025.pdf

OCHA oPt. (2025d). "Humanitarian Situation Update #294 | Gaza Strip, 05\06\2025, accessed by: https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-294-gaza-strip

OCHA oPt. (2025e). "OCHA official slams Gaza aid restrictions as "deprivation by design," Press Release, 28\05\2025, accessed by: https://www.unocha.org/news/ocha-official-slams-gaza-aid-restrictions

OCHA oPt. (2025f). Humanitarian Situation Update #290 | Gaza Strip, 21\05\2025, accessed by: https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-290-gaza-strip

OCHAoPT. (2023). Movement in and out of Gaza in 2022. Accessed by: https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2023/02/OCHAGAZAAM_220223.pdf

Oruc, N. (2015). Urban IDPs and poverty: Analysis of the effect of mass forced displacement on urban poverty in Bosnia and Herzegovina. Croatian Economic Survey, 17(1), 47-70.

Palestine Central Bureau of Statistics and Palestine Water Authority. (2023). "Under the theme of "ACCELERATING CHANGE", the World celebrates the World Water Day, 2023," Press Release, 22\03\2023, accessed by: https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4468

Palestine Central Bureau of Statistics. (2020). Multi-Dimensional Poverty Profile in Palestine, 2017. Ramallah – Palestine.

Palestine Central Bureau of Statistics. (2023). Main Findings of Labor Force Survey in 2022. Ramallah - Palestine.

Palestine Central Bureau of Statistics. (2024a). "the Socio-economic and Environmental Conditions after One Year of the Ongoing Israeli Occupation Aggression against Gaza Strip and the West Bank," Press Release, 07\10\2024, accessed by: https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5848

Palestine Central Bureau of Statistics. (2024b). "Losses of Private Sector in Palestine due to the Israeli Occupation Aggression on the Gaza Strip." Press Release, 28 November, 2024, accessed by: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_RealityPrivNGoEnter2024E.pdf

Palestine Central Bureau of Statistics. (2025a). Labor Force Survey during the Aggression on the Gaza Strip: Status and Realities Round I: November-December 2024. Ramallah – Palestine.

Palestine Central Bureau of Statistics. (2025b). "H.E. Dr. Awad, highlights the Palestinian children's situation on the eve of the Palestinian Child Day," Press Release, 05 April 2025, accessed on: https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5965

Rafeedie, A. (2025). "Social Protection to Combat Mass Poverty and Fragility," in Priorities for Palestine's Economy in the Midst of War – International Academic Symposium Proceedings. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).

Sen, A. (1992). Inequality Reexamined–Cambridge. Massachusetts: Harvard University.

Sen, A. (1993). Capability and well-being. The quality of life, 30(1), 270-293.

Townsend, P. (1985). A Sociological Approach to the Measurement of Poverty--A Rejoinder [Poor, Relatively Speaking]. Oxford Economic Papers, 37(4), 659-668.

UNDP and ESCWA. (October 2024). Gaza war: Expected socioeconomic impacts on the State of Palestine.

UNICEF. (2022a). "Fifteen years after the blockade of the Gaza Strip," Press Release, 03 July 2022, accessed by: https://www.unicef.org/mena/press-releases/fifteen-years-blockade-gaza-strip

UNICEF. (2022b). Palestine Education Fact Sheets – Analyses for learning and equity using MICS data, accessed on: https://data.unicef.org/wp-content/uploads/2022/12/2022Palestine-Education-Fact

UNOSAT. (2025). Gaza Strip Comprehensive Damage Assessment, accessed by: https://unosat.org/products/4130

Verwimp, P. Children Returning Home after Civil War: The Consequences of Forced Displacement For Food Security, Nutrition and Poverty among Burundese Households (No. 2012-020). United Nations Development Programme, Regional Bureau for Africa.

WHO. (2022). Gaza Health Access 2022, accessed by: https://www.emro.who.int/images/stories/palestine

WHO. (2025). "Health system at breaking point as hostilities further intensify in Gaza, WHO warns," Press Release, 22\05\2025, accessed by: https://www.who.int/news/item/22-05-2025-health-system-at-

World Bank, European Union, and United Nations. (2024). Gaza Strip – Interim Damage Assessment: Summary Note – March 29, 2024.

World Health Organization. (2024). Estimating Trauma Rehabilitation Needs in Gaza using Injury Data from Emergency Medical Teams. accessed by: https://www.emro.who.int/images/stories/palestine/

Zetter, R., & Ruaudel, H. (2014). Development and protection challenges of the Syrian refugee crisis. Forced Migration Review, (47).